مشروعية إدخال تصريح بلفور في صك الانتداب على فلسطين

د. أحمد أبو جعفر

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى مشروعية إدخال تصريح بلفور في صك الانتداب من قبل عصبة الأمم في العام 1922م. تتلخص مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس وهو « ما مدى مشروعية القرار المذكور وهل كانت عصبة الأمم تملك الحق في إدخال هذا التصريح في صك الانتداب وفقا لقواعد القانون الدولي؟» تبدو أهمية الدراسة في أنه وبعد مرور ما يقارب المائة عام، لم يطرأ أي تطور على صعيد تمكين الشعب الفلسطيني من حقوقه وخاصة حقه في تقرير المصير، وعدم قيام بريطانيا كدولة منتدبة على فلسطين بأية خطوة من شأنها تخفيف معاناة الشعب الفلسطيني. تم تقسيم الدراسة إلى مبحثين: المبحث الأول: مفهوم وفلسفة الحركة الصهيونية، والمبحث الثاني: تصريح بلفور وإدخاله في صك الانتداب على فلسطين.

خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات، ولعل أهم هذه النتائج:

انعدام صفة التعاقد الدولي في أحد أطراف وعد بلفور، وتناقضه مع عهد عصبة الأمم وحق الشعوب في تقرير المصير.إن تصريح بلفور لا يعدو أكثر من تصريح صادر من دولة إلى فرد لا تدخل هذه العلاقة في نطاق العلاقات الدولية كما، انه يتعارض مع مبدأ حق الشعوب في الحرية والاستقلال.إن صك الانتداب وما تضمنه من تجاوزات يمثل اعتداء صارخا على مبادئ القانون الدولي المعاصر « حق تقرير المصير».

ومن أهم التوصيات:

ضرورة صدور إعلان من بريطانيا يفيد صراحة بتحملها المسئولية الأخلاقية والقانونية والمادية جراء ما لحق بالشعب الفلسطيني من جراء إصدار هذا التصريح.الضغط العربي والدولي على بريطانيا من أجل الاعتراف فعليا بدولة فلسطين على حدود عام 1967 وعاصمتها القدس الشريف. دراسة إمكانية رفع قضية على بريطانيا أمام محكمة العدل الدولية وذلك لإرغامها على تحمل مسئولياتها القانونية والأدبية والمادية تجاه الشعب الفلسطيني، أسوة بما قامت به ألمانيا من تعويض لليهود في أعقاب الحرب العالمية الثانية.

الكلمات المفتاحية: تصريح بلفور، صك الانتداب على فلسطين، عصبة الأمم

مقدمة:

صادف الثاني من تشرين الثاني هذا العام 2017 الذكرى المئوية لإعلان «تصريح» بلفور، وهو الذي كان سببا مباشرا في الصراع على فلسطين ما بين الشعب الفلسطيني والحركة الصهيونية.

ظهرت الحركة الصهيونية في أوروباالشرقية في أواخر القرن التاسع عشر، وسعت إلى إنشاء دولة يهودية على أرض فلسطين، وقد تبلورت أهدافها على يد»ثيودور هرتسل"الذي كان وراء انعقاد"مؤتمر بازل"في سويسرا عام 1897، حيث أكد المؤتمر أن اليهودية ليست ديناً، بل قومية أيضا، ودعا إلى تجميع شتات اليهود على أرض فلسطين.

كانت فلسطين تشكل جزءا من الدولة العثمانية عندما اندلعت الحرب العالمية الأولى في شهر آب عام 1914، واشتركت في الحرب إلى جانب دول المحور ضد الحلفاء، لذلك قطعت بريطانيا وحلفاؤها وعودا للعرب بتأييد قيام الدولة العربية المستقلة لقاء قيامهم بالثورة ضد الدولة العثمانية، وأكدت بريطانيا وفرنسا أنهما حاربتا في الشرق الأوسط بهدف تحرير الشعوب العربية، وإقامة حكومات وإدارات وطنية تستمد سلطتها من اختيار الشعوب لها بشكل حر.

إن تصريحات الحلفاء هذه لم تكن متوافقة وحقيقةَ أطماعِهم الاستعمارية، وكانت تتناقض مع الوعود التي قدموها للحركة الصهيونية بإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين. وكان الحلفاء بحاجة إلى طريقة تبقي المنطقة العربية تحت هيمنتهم، وأتاح لهم نظام الانتداب الذي ابتدعوه في المادة 22 من صك عصبة الأمم ذلك. هذا وقد كشفت الفقرة الرابعة من المادة 22 المذكورة، والتي وضعت بموجبها بلاد الشام تحت الانتداب، حقيقة أهلية الشعب العربي الفلسطيني أن يكون أمة مستقلة. وبذلك كان من الطبيعي أن تكون الحقوق المقررة لهذا الشعب أثناء الانتداب، هي ذاتها الحقوق التي تعترف بها وتقررها مبادئ القانون الدولي للدول المستقلة، لا سيما حقها في البقاء والاستقلال والمساواة والاحترام المتبادل.

إن ظروف إصدار وعد بلفور في عام 1917 من قبل بريطانيا والتي لم تكن تملك حق السيادة على فلسطين بأي مظهر من مظاهره الدولية والقانونية، وعدم مشروعيته وموضوعه وأهدافه، وانعدام صفة التعاقد الدولي في أحد أطرافه، وتناقضه مع عهد عصبة الأمم وحق الشعوب في تقرير المصير، شكلت بداية العدوان على فلسطين وكذلك أول انتهاك لحقوق الإنسان الأساسية وفي مقدمتها حق تقرير المصير، وهي التي زرعت بذور مشكلة الشرق الأوسط الراهنة، وكونت جذور الصراع العربي الإسرائيلي.

وتعتبر فلسطين الدولة الوحيدة في العالم التي حطمتها عصبة الأمم أولا بإدخالها تصريح بلفور غير المشروع في صك الانتداب، ومن ثم جاءت هيئة الأمم المتحدة وأكملت الظلم الواقع على الشعب الفلسطيني بتبنيها قرار تقسيم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية، ونتج عن ذلك القرار إقامة دولة إسرائيل وتشريد الشعب الفلسطيني. إن قرار التقسيم ينتزع من الفلسطينيين حق السيادة على فلسطين ويتناقض كذلك مع ميثاق الأمم المتحدة والذي ينص في المادة الأولى منه على حق الشعوب في تقرير مصيرها.

أهمية الدراسة:

إن تصريح بلفور هو تصريح قديم صدر في الثاني من تشرين الثاني عام 1917. احتفلت الحكومة البريطانية بمرور مائة عام على هذه المناسبة في وقت لا زالت تبعات هذا القرار وآثاره ماثلة أمام الشعب الفلسطيني، ولم تستطع الأمم المتحدة وهي أعلى سلطة تشريعية دولية من إيجاد حل عادل لها يرضي طموحات الشعب الفلسطيني في ممارسة حقه في العودة وكذلك حقه في تقرير المصير. تبدو أهمية الدراسة في كونها تلقي الضوء على مسئولية بريطانيا القانونية والأخلاقية والتي ينبغي أن تحاول جهدها وأن تستعمل نفوذها من أجل إرجاع الحق المسلوب إلى أصحابه، وليس الاعتذار فقط عن سلوكها والذي أدى إلى تشريد الشعب الفلسطيني.

مشكلة الدراسة:

يعتبر تصريح بلفور من أغرب الوثائق في تاريخ البشرية كون وزير الخارجية البريطاني في ذلك الوقت وهو « جيمس آرثر بلفور» أعطى ما لا يملك لمن لا يستحق. تكمن مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس الآتي وهو» ما مدى مشروعية إدخال تصريح بلفور في صك الانتداب على فلسطين وفقا لقواعد القانون الدولي؟»

أسئلة الدراسة:

يتفرع عن مشكلة الدراسة الرئيسة الأسئلة الآتية والتي سوف تحاول الدراسة الإجابة عليها:

1. هل قامت بريطانيا كدولة منتدبة بتطبيق نصوص صك الانتداب على فلسطين بصورة تتوافق مع بنود هذا الصك ؟
2. ما هي القيمة القانونية لتصريح بلفور؟
3. ما هي مشروعية إدخال تصريح بلفور في صك الانتداب على فلسطين من قبل عصبة الأمم وهل توافق ذلك مع القواعد والقوانين الدولية؟

4. هل يمكن لبريطانيا كدولة ساهمت وبشكل كبير في مأساة الشعب الفلسطيني أن تلعب دورا حاسما في تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في العودة وتقرير المصير؟
5. ما هي المصالح المشتركة بين بريطانيا والحركة الصهيونية؟ وما هي مصادر القوة التي كانت تملكها الحركة الصهيونية قي بريطانيا لإجبارها على إصدار تصريح بلفور؟

دراسات سابقة:

تناولت الكثير من الدراسات الحديث عن تصريح بلفور ومدى مشروعية إدخاله في صك الانتداب، ومن هذه الدراسات:

1. الدكتور إبراهيم أبراش: (وعد بلفور_ ملابسات صدوره وإستراتيجية مواجهته): خلص المؤلف إلى أن وعد بلفور لم يكن الأول في التاريخ ، فقد سبق ذلك وعودا كثيرة، حيث سبق وعد بلفور ذلك الوعد الذي أطلقة نابليون بونابرت لليهود بإقامة وطن قومي لهم في فلسطين إن ساعدوه في حملته على الشرق الأوسط في عام 1798. وأوضح الدكتور أبراش كذلك بأن وعد بلفور كان نتيجة تفاهمات بين الدول الاستعمارية مما أدى في النهاية إلى إدخال تصريح بلفور في صك الانتداب وإعطائه الطابع القانوني كونه صدر عن أعلى سلطة دولية في ذلك الوقت وهي عصبة الأمم.
2. إميل توما: (جذور القضية الفلسطينية): تحدث المؤلف عن ظروف إصدار وعد بلفور وضغط اللوبي الصهيوني على بريطانيا من أجل إدخال ذلك التصريح في صك الانتداب وتلاقي مصالح الدول الاستعمارية مع مصالح الحركة الصهيونية.
3. د. محسن صالح: (القضية الفلسطينية:خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة): يستعرض المؤلف تاريخ فلسطين عبر العصور والمزاعم الدينية والتاريخية لليهود فيها، وصولا إلى التاريخ الحديث مستعرضا بنوع من التفصيل تصريح بلفور وما تلاه من ضغط الحركة الصهيونية على دولة الانتداب بريطانيا من أجل إضفاء الصبغة القانونية والرسمية على هذا التصريح والذي يعتبر التصريح الأغرب في التاريخ، حيث منحت بريطانيا وطنا قوميا لليهود في فلسطين وهي لم تكن منتدبة على فلسطين في ذلك الوقت على حساب الشعب الفلسطيني.

ما يميز هذه الدراسة عن غيرها:

تحدثت الدراسات السابقة عن إدخال تصريح بلفور في صك الانتداب من وجهات نظر مختلفة: (ملابسات صدوره وإستراتيجية مواجهته، جذور القضية الفلسطينية، القضية الفلسطينية: خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة).

وما يميز هذه الدراسة عن الدراسات الأخرى أنها تبحث إدخال تصريح بلفور في صك الانتداب من رؤيا قانونية سياسية.

منهج الدراسة:

نظرا لطبيعة موضوع البحث وخصوصيته وتطرقه إلى العديد من القضايا القانونية والسياسية، فقد تم الاعتماد على عدة مناهج بهدف إغناء البحث والإلمام بكافة جوانبه، وتحقيق الهدف من هذه الدراسة، وهي:

أولا: المنهج ألتأصيلي القانوني: يعد هذا المنهج الأكثر استخداما في هذه الدراسة وذلك نظرا لاختلاط وتداخل الأمور السياسية بالقانونية في موضوع الدراسة، حيث أن سياسات الدول الكبرى ومصالحها وانحيازها الدائم إلى الحركة الصهيونية قديما، وإسرائيل بعد قيامها أدى إلى حرمان الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير المصير.

ثانيا: المنهج الواقعي: صاحب هذا المنهج هو « هانز مورجن ثاو»، ويعتمد على القوة والمصلحة. ويظهر تطبيق هذا المنهج في التعاون الواضح بين بريطانيا والحركة الصهيونية مما دفع بريطانيا إلى تدويل وعد بلفور لتحويله من وعد بريطاني للحركة الصهيونية إلى وعد دولي ملزم، حيث كانت تملك بريطانيا القوة كدولة عظمى في تلك الحقبة الزمنية، وفي المقابل تملك الحركة الصهيونية متمثلة ب» روتشلد « الثري الصهيوني المال الذي تحتاجه بريطانيا من أجل تنفيذ سياستها الاستعمارية عبر العالم.

ثالثا: المنهج التاريخي القانوني: إن الهدف الأساسي من الاستعانة بهذا المنهج هو الوقوف على مدى التطور التاريخي لقضية الشعب الفلسطيني منذ إصدار تصريح بلفور وحتى قبول فلسطين كدولة مراقبة في الأمم المتحدة، وكذلك المسئولية القانونية الملقاة على عاتق الدول أعضاء الأمم المتحدة لتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير المصير الذي كفلته الشرائع السماوية، وكفلته الأعراف والمواثيق الدولية.

خطة الدراسة

تقسم هذه الدراسة إلى مبحثين:

المبحث الأول: مفهوم وفلسفة الحركة الصهيونية.

المطلب الأول: مفهوم الحركة الصهيونية

المطلب الثاني: فلسفة وأيديولوجية الحركة الصهيونية

المبحث الثاني: تصريح بلفور وإدخاله في صك الانتداب على فلسطين.

المطلب الأول: تصريح بلفور

المطلب الثاني: إدخال تصريح بلفور في صك الانتداب على فلسطين

المبحث الأول
مفهوم وفلسفة الحركة الصهيونية

يعني الحق التاريخي في القانون الدولي حق تملك الأرض المكتسب بالتقادم، وهو إحدى الوسائل التي يعترف بها القانون الدولي للحصول على حق في الأرض. ويفيد قيام دولة باحتلال أرض تعود في الواقع والأساس إلى دولة أخرى، وممارسة حقوق السيادة عليها بصورة مستمرة خلال حقبة تاريخية طويلة الزمن، ودون مواجهة أي احتجاج أو ردة فعل من الدولة صاحبة الحق الأصيل في تلك الأرض، حيث أن استمرار ذلك كفيل بأن يؤدي في النهاية إلى انقضاء حقوق الامتلاك الأصلية وسقوطها، في حين يقوم حق دولة الاحتلال في تملك الأرض.(المصري،2001،ص 45).

تنبه العرب والفلسطينيون إلى المخطط الصهيوني لابتلاع أرض في فلسطين،منذ أن بدأت طلائع المستوطنين الصهاينة في القدوم إلى فلسطين،وقامت الاحتجاجات والمظاهرات تنادي بوقف الهجرة اليهودية إلى فلسطين وذلك لإفشال المخطط الصهيوني بإقامة وطن قومي لليهود على أرض فلسطين. ولكن الحركة الصهيونية لم يتسرب اليأس إليها، وقامت بعقد مؤتمر بازل في سويسرا عام 1897، وكان من ضمن أهم أهدافه: كسب التأييد العالمي للحركة الصهيونية، وكذلك استكمال التنظيم الداخلي لهذه الحركة. هذا وقد نجحت الحركة الصهيونية بتحقيق هدفها وهو إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين يكفله القانون العام .

يتضمن المبحث الأول مطلبين اثنين:

المطلب الأول: مفهوم الحركة الصهيونية

المطلب الثاني: فلسفة وأيديولوجية الحركة الصهيونية

المطلب الأول
مفهوم الحركة الصهيونية

أولا: نشأة الحركة الصهيونية:

يرجع الباحثون نشأة الصهيونية إلى تهجير اليهود عن فلسطين على يد البابليين في القرن السادس وعلى يد الروماني « تيطس» في عام 70 بعد الميلاد، ثم إصرار النصارى على عدم رجوعهم إلى بيت المقدس إبان الفتح الإسلامي. إلا أن ظهور منظمة تهتم بهذه الفكرة كان في آب عام 1897م في مدينة بازل السويسرية حين اجتمع 204 من قادة اليهود وانتخبوا هرتزل رئيسا للمنظمة وقاموا بصياغة البروتوكولات السرية التي افتضح أمرها بعد ذلك. (الصمادي،2008، ص33)

ويعرف اليهود أنهم كتلة بشرية ضئيلة من أول أمرها في الوجود، وعلى هذا أجمع المؤرخون أنه حتى في زمن أنبياء اليهود كانوا حفنة قابلة لأن تذروها الرياح بين إمبراطوريات الشرق، وإن كان هناك جذور لبدء الحركة الصهيونية من سقوط الدولة اليهودية إلى اضطهاد الروس ودخول اليهود إلى الغرب واستعبادهم، فإن بوادرها تأسيس حركة تحرير لليهود من نير استعباد الأوروبيين وهي التي عرفت باسم الماسونية، وكانت تحاول مساعدة اليهود وإخراجهم من محنتهم وخيّرتهُم بين ستة خيارات:

1. فمنهم من رأى أن خلاصهم عن طريق المسيح المنتظر فلجئوا إلى التدين.
2. ومنهم من رأى أنهم يجب عليهم الذوبان في مجتمع غير اليهود ونسيان الذاتية اليهودية للتخلص من هذه المعاناة.
3. ومنهم من رأى أن الهجرة من البلاد التي يعانون فيها إلى غيرها من البلدان التي لا تعامل اليهود بعنصرية هي الأجدى.
4. وبحثوا في فكرة الاستيطان ودعمها من قبل رجالات المال الأثرياء وإنشاء الجمعية اليهودية للاستعمار، ولم تكن فلسطين هي المكان الوحيد المقترح بل هناك البرازيل والأرجنتين وأوغندة وغيرها من البلدان الأخرى في العالم.
5. ومنهم من آثر البقاء في أوروبا الشرقية، لذلك رأوا أن من مصلحتهم الانضمام للحركات الشعبية والسياسية والاقتصادية ثم التملص منها وتحقيق أغراضهم من خلال الحكومات التي نصروها ووضعوا دساتيرها.
6. ورفض بعضهم كل الحلول السابقة ورأوا العودة إلى التعاليم التوراتية مهما كلفهم ذلك من مال وجهد ونفس.(السفري،2001، ص87)

إن اليهود لا يشكلون شعباً لأن ديانتهم لا تعطيهم تلك المفاهيم التي يقوم عليها الشعب، وأنهم جماعات منها السفارديم وهم يهود الشرق الأصليون، ومنها الأشكناز وهم يهود أوروبا، ورأت الصهيونية أن بإمكانها أن تخلق بينهم تجانساً وتوحيداً بين عقائدهم وهذا كان المسيطر على أفكار القادة من الصهاينة آنذاك.(المسيري،1992،ص95)

ثانيا: ركائز الحركة الصهيونية

تقوم الصهيونية على أربع ركائز أساسية:

1. الروابط التاريخية والدينية القديمة التي تربط اليهود بأرض فلسطين والصهاينة بعهود.
2. أصل اليهود واحد وهم أصحاب جنسية واحدة هي الجنسية الإسرائيلية.
3. الأرض الموعودة هي لشعب الله المختار وهي فلسطين وما حولها من النيل إلى الفرات.
4. أن الرب قد تعهد أن يرقى بذرية إسرائيل في النهاية إلى سيادة العالم، وفلسطين قاعدة الإمبراطورية اليهودية المنشودة.

إن اليهود ليس لهم حق في فلسطين لأنها أرض العرب الكنعانيين ومن فيها من عرب فلسطين، وما اليهود إلا غزاة أتوا على أهل الأرض كالفرس والروم والصليبيين وغيرهم، فكلامهم على أنهم أصحاب الأرض ليس إلا إدعاءات لا تستند إلى أسس منطقية. (المسيري،2007، ص39)

إن اليهود لا ينتمون إلى أصل واحد، وأنه لم يتبقَ من اليهود الأصليين السفارديم إلا القليل ممن عاش في الشرق والباقي هم أخلاط شتى من الأوروبيين الأشكناز الذين اعتنقوا اليهودية من بلاد الخزر إبان قيام مملكتهم في الأرض الروسية، فليس لهم أصل سام ولا تجمعهم جنسية واحدة بل جماعات شتى يشتركون في دين واحد. لذلك فإن وعودهم بالأرض الموعودة والإمبراطورية المنشودة ما هو إلا ضرب من الخيال.(عامر،2011،ص79)

ثالثا: أسباب نشوء اللاسامية

ظهرت اللاسامية المسيحية منذ العصور الوسطى، عندما تعرض اليهود لحملات الاضطهاد المختلفة وللكراهية لاعتبارهم مسئولين عن موت المسيح، واستمرارهم في الإيمان بيهوديتهم بعد ذلك ورفضهم لاعتناق المسيحية، إلا أن أسبابها تغيرت تدريجيا وانتقلت إلى المجال الاقتصادي. ويمكن إجمال أسباب نشوء اللاسامية بما يلي:

1. إن الثورة الصناعية والنمو الرأسمالي اقتلعا اليهود من جذورهم في أوروبا الشرقية، ولكنهما ساعدا على استيعابهم في أوروبا الغربية، فنشأت هناك طبقة يهودية متوسطة، راحت تنافس الطبقات المتوسطة النامية في تلك البلدان. وكانت تلك الطبقات المتوسطة تتعرض للاستغلال من الحكام والرأسماليين من جهة، ولتهديدات دعاة الاشتراكية بالقضاء عليها، وإقامة دكتاتورية الطبقة العاملة مكانها من جهة أخرى، حيث وجدت في كرهها لليهود، الذين كانوا ينافسونها اقتصاديا ملجأ من الاستغلال والتهديدات، وتعبيرا عن هويتها من ناحية أخرى، وساعد على نمو هذا الشعور استمرار هجرة اليهود من روسيا وأوروبا الشرقية إلى أوروبا الغربية، في طريقهم إلى القارة الأمريكية وهي هجرة أثارت الكراهية لليهود.
2. ظهور الرأسمالية بعد الثورات الصناعية في أوروبا، حيث ازدياد نفوذ اليهود في عالم المال، خصوصا وان معظمهم من مؤسسي البنوك الكبرى. وتبع ذلك موجة من الكراهية والحسد منهم بين الطبقات المسحوقة، التي اعتبرتهم مسئولين عن تدهور أوضاعها الاقتصادية. أما تلك الكراهية للرأسماليين اليهود ذوي النفوذ الواسع، رغم قلة عددهم فسرعان ما انتشرت لتشمل اليهود بأسرهم، مع أن أكثريتهم في أوروبا الشرقية وهم من الطبقات الفقيرة، والتي لم تكن أوضاعها تختلف عن أوضاع الطبقات الأخرى من الشعوب.

3. ومن بين أسباب نشوء اللاسامية: أن اليهود كانوا يشتركون بأعداد كبيرة نسبيا في الحركات الثورية، التي برزت خلال تلك الفترة، وامتازت بازدياد عدد المثقفين اليهود، خصوصا أصحاب المهن الحرة واتساع نفوذهم في مجال الصحافة ووسائل الإعلام الأخرى، بعد أن أسسوا بعض وكالات الأنباء العالمية المهمة، مما أوجد عذرا آخر لكراهيتهم.
4. هناك سبب أخر أدى إلى ظهور اللاسامية، وهو شجب الديانة اليهودية، من قبل البعض من خلال شجب الدين عامة، والمسيحية خاصة واعتبار اليهودي عنصرا فريدا من نوعه، غير قابل للاندماج في المجتمع الذي يعيش فيه، وهو الرأي الذي ساد بشكل خاص في الدول التي أقيمت على أساس قومي. هذا وقد انتشرت ظاهرة اللاسامية تدريجيا بين فئات عديدة في أوروبا، خاصة بعد أن لجأت منظمات سياسية واجتماعية مختلفة إلى استغلالها للحصول على مكاسب سياسية. (الحجاد،2007،ص111)

وبعد اقتناع اليهود أنهم حصلوا على كل حقوق المواطن، وأن أصلهم اليهودي لم ينس بعد، تظهر خيبة أمل كبيرة من ظهور اللاسامية وممارساتها، الأمر الذي دفع بهم إلى إعادة النظر بشكل أساسي في مواقفهم من خلال إقرار فرضيات عنصرية مضادة للعنصرية اللاسامية، متأثرة بها، ثم التفتيش عن حلول لتغيير أوضاعهم، خصوصا بعد أن ساءت أوضاع اليهود في روسيا في مطلع الثمانينات من القرن التاسع عشر بعد اغتيال القيصر، وازدياد الهجرة اليهودية من هناك. ومن هنا كانت دعوة اليهود إلى ترك بلدانهم، وإقامة دولة خاصة بهم، واستمر التفتيش عن موقع هذه الدولة فترة غير قصيرة إلى ان استقر نهائيا على فلسطين.(الحجاد,2007,ص113)

رابعا: تعريف الحركة الصهيونية:

الصهيونية كلمة اشتقها المفكر اليهودي «ناثان برنباوم» من لفظ «صهيون» وهو جبل يقع شرقي مدينة القدس. والمقصود بالصهيونية: الحركة الهادفة إلى تجميع «الشعب اليهودي» في أرض الميعاد وهي فلسطين بهدف إقامة الاستعمار الاستيطاني ألإحلالي في هذه الأرض المقدسة والذي ترسخ بدعم الغرب. ويعتقد اليهود أن المسيح المخلص «الماشيح» سيأتي في آخر الأيام ليعود بشعبه إلى أرض الميعاد ويحكم العالم من جبل صهيون. وقد حول الصهيونيون هذا المعتقد الديني إلى برنامج سياسي، كما حولوا الشعارات والرموز الدينية إلى شعارات ورموز دنيوية سياسية. ورغم تنوع الاتجاهات الصهيونية «يمينية ويسارية، ومتدينة وملحدة، واشتراكية ورأسمالية»، ظلت المقولة الأساسية التي تستند إليها كل من التيارات الصهيونية هي مقولة «الشعب اليهودي»، أي الإيمان بأن الأقليات

اليهودية في العالم لا تشكل أقليات دينية ذات انتماءات عرقية وقومية مختلفة، إنما تشكل أمة متكاملة توجد في الشتات أو المنفى بعيدة عن وطنها الحقيقي: «أرض الميعاد أو صهيون، أي فلسطين».(السعد،1979،ص102)

ويعبر «بن غوريون» عن ماهية الصهيونية فيقول: إن الصهيونية تستمد وجودها وحيويتها وقوتها من مصدر عميق عاطفي دائم، مستقل عن الزمان والمكان وقديم قدم الشعب اليهودي. هذا المصدر هو الوعد الإلهي «الأمل بالعودة».(كنعان،1983،ص27)

ويعتقد الصهيونيون أنه لما كان الشعب اليهودي لا يوجد في وطنه، بل هو مشتت في الخارج، فإنه يعاني من صنوف التفرقة العنصرية، ويمارس إحساساً عميقاً بالاغتراب عن الذات اليهودية الحقيقية، وبالتالي لا يمكن حل المسألة اليهودية ببعديها: الاجتماعي والنفسي، إلا عن طريق الاستيطان في فلسطين. (katenberg,A. 2003,p.23)

ويعلم المتعمقون بأمور بالديانة اليهودية أن الارتباط اليهودي بالعودة إلى الأرض المقدسة هو ارتباط توراتي مشروط يتعلق بتنفيذ تعاليم التوراة، إذ أن الدين اليهودي يحرم العودة إلى أرض الميعاد، ويعتبر أن مثل هذه المحاولة هي من قبيل التحريف للديانة اليهودية، لأن عودة اليهود حسب المعتقد الديني لا يمكنها أن تتم إلّا على يد مبعوث من الله، هو المسيح المخلص، وليس على يد حركة سياسية مثل المنظمة الصهيونية العالمية. ولذا حينما ظهرت الحركة الصهيونية عارضتها المنظمات اليهودية في العالم، ولا تزال أقلية من هذه الجماعات تنادي بهذا المفهوم مثل جماعة «ناطوري كارتا» اليهودية المتدينة والتي تتمركز في الولايات المتحدة.(السعد،1979،ص16)

المطلب الثاني

فلسفة وأيديولوجية الحركة الصهيونية

أولا: تعريف الأيديولوجية

يمكن تعريف الأيديولوجية بأنها نسق من الآراء والأفكار السياسية والقانونية، والأخلاقية والجمالية والدينية والفلسفية. وهي مجموعة متماسكة من المبادئ والمثل والمعايير التي تعبر عن نظرة جماعة معينة إلى الغرض أو الأغراض الأخيرة للحياة الاجتماعية والسياسية والروحية، ومن مجموعة متماثلة من المعتقدات التي تعبر عن موقف هذه الجماعة من طبيعة الواقع الاجتماعي والاتجاهات التاريخية.

والأيديولوجية باعتبارها منظومة متماسكة من المعتقدات والأفكار تتكون من:

1. العنصر المعياري : وهو المبادئ والمثل والمعايير التي تعبر عن نظرة الجماعة الى الحياة السياسية والاجتماعية.
2. العنصر النظري: ويتمثل في معتقدات الجماعة المعبرة عن موقفها من طبيعة الواقع الذي تعيشه.

إنه ثمة علاقة مركبة بين الأيديولوجية والواقع، فهي لا تعكسه فحسب، بل تحاول تسويغه أيضا، والواقع ليس مجرد واقع اجتماعي مادي، وإنما هو واقع اجتماعي نفسي روحي، بل أنه ليس مجرد واقع فحسب، وإنما هو أيضا تطلعات وآمال.(ألمسيري،2011،ص337)

ثانيا:تعريف الأيديولوجية الصهيونية وأسسها:

أ. تعريف الأيديولوجية الصهيونية:

لم تكن الصهيونية حركة استعمارية وحسب، وإنما هي حركة استيطانية إحلالية « أرض بلا شعب «. وهو ما يعني ضرورة أن تُخلى الأرض التي سينفذ فيها المشروع الصهيوني الفعلي، ولا يمكن أن يتم هذا إلا من خلال أقصى درجات العنف النظري والفعلي. (ألمسيري،1999،ص27)

تبلورت الفكرة الصهيونية السياسية المعاصرة والتي ظهرت في القرن التاسع عشر في كتاب ثيودور هرتسل «الدولة اليهودية» في عام 1896من أجل إيجاد حل جذري للمسألة اليهودية،(ألكيالي،1983،22) حيث كان يعتبر انتقال اليهود من دولة إلى دولة ليس حلا للمشكلة بل يؤدي إلى تفاقمها، وكان يطالب بقطعة أرض لتكون دولة لهم. كذلك عالج القضية اليهودية من منطلقات مماثلة لمنطلقات هرتسل اليهودي الروسي « ليو بنسكر»، حيث وضع استنتاجاته في كتابه «التحرر الذاتي»، إلا أن دعوته لإقامة دولة يهودية– لا في فلسطين بالضرورة، تم استبعادها حيث أنها لم تجد إطاراً تنظيمياً، ودعما كبيرا من فئات الشعب اليهودي المختلفة.(الهراوي،2003،ص263)

وقد أدرك «هرتسل» الطبيعة الاستعمارية للمشروع الصهيوني، فتوجه إلى بريطانيا لتحقيق مشروعه الاستعماري لأنه أدرك أن الإنجليز هم أول من اعترفوا بضرورة التوسع الاستعماري في العالم الحديث، حيث أن علم بريطانيا يرفرف عبر البحار. ولذا توقع الزعيم الصهيوني أنه سيجد كثيرا من الإعجاب برؤيته الصهيونية. وحاول هرتسل طيلة حياته أن يظهر الفوائد التي ستعود على بريطانيا من خلال إقامة الدولة الصهيونية. كما وصف هرتسل الصهيونية بأنها « فكرة استعمارية» مدينة للإمبريالية الغربية بفكرها وقوتها وتحولها إلى حقيقة واقعة في الشرق الأوسط، والدولة الصهيونية إن هي إلا الامتداد لهذه الامبريالية

وتتسم بكل صفاتها. من أجل ذلك اقترنت الحركة الصهيونية بهرتسل لأنه قرن أيديولوجيته بالمنظمة الصهيونية التي نشأت بعد المؤتمر الصهيوني العالمي الذي عقد في بازل في سويسرا عام 1897.(ألمسيري،2004،ص90)

إن منطلق أصحاب الأيديولوجية الصهيونية، كما صاغه هرتسل وحلفاؤه من بعده « أن الشعوب التي يعيش اليهود بين ظهرانيها هي إما ضمناً أو صراحة، لا سامية وأن اليهود هم شعب واحد... جعلهم أعداؤهم هكذا بدون موافقتهم كما يحدث مراراً وتكراراً في التاريخ». (وايتلام،1999،ص63)

وأضاف هرتسل أن جمهرة اليهود رفضت مقولة اللاسامية واعتبرت نفسها جزءاً من القوميات التي اقترنت حياتها بحياة طوائفها اليهودية: فقد أنكر اليهود الساعون نحو الانعتاق أن يكونوا قومية منفصلة، وعلى هذا الضوء يظهر أن الصهيونية فرضت الأيديولوجية اللاسامية حول «القومية اليهودية المنفصلة» على الطوائف اليهودية، على الرغم من مقاومتها ذلك.(الهراوي،1977،ص56)

لقد وجدت الصهيونية صعوبة كبيرة في الانتشار بين الطوائف اليهودية في أوروبا الغربية حيث ظهرت المنظمة الصهيونية في البداية. ومن الدلائل على ذلك أن الطائفة اليهودية في ميونخ في ألمانيا رفضت وبشدة عقد المؤتمر الصهيوني الأول في مدينتها، مما دفع القائمين عليه لعقده في مدينة بازل السويسرية. وقررت التقارب بين اللاسامية والصهيونية أيديولوجياً، على الرغم من التناقض الظاهر بينهما، « قرره إلى حد كبير موقف المنظمة الصهيونية من اللاسامية».

لم تجد القيادة الصهيونية في اللاسامية عدواً خطيراً، بل عاملاً مساعداً على تحقيق برامجها، انطلاقاً من مقولة هرتسل أن أعداء اليهود هم الذين جعلوهم شعباً واحداً. وعلى الرغم من التناقض بين اللاسامية التي تصف اليهود بكل المثالب التي اكتشفتها العقليات المتعصبة، والصهيونية التي تضفي على اليهود كافة نعوت الكمال الإنساني، فقد كان التقارب ملازماً لهما على صعيد العمل، إذ كانت الصهيونية ترى في اللاسامية محركها التاريخي وتحتاج إلى نشاطها لتحقيق أهدافها (Encyclopedia Britannica.17 November 2007).

لذلك نستطيع تعريف الأيديولوجية الصهيونية بأنها « مجموعة من المعتقدات الزائفة والتي لا تتطابق مع الواقع، وهي نسق كاذب وغير منطقي وبعيد عن الحقيقة، اعتمدت على الفلسفة للبرهنة على نتائج سياسية، وهي تحقيق لرؤية سياسية اعتمادا على الأساس الديني، وقوى ذرائعية «. (ألمسيري،2009،ص97)

ب. أسس الأيديولوجية الصهيونية

تعتمد الأيديولوجية الصهيونية على مقولات زمانية، أهمها:

1. 1. لليهود جسد واحد متناسق، ممتد في الزمان والمكان، والمشكلة اليهودية ولدت من رحم الدياسبورا « الشتات اليهودي».
2. 2. ضرورة تجميع اليهود في مكان واحد «العودة لأرض الميعاد».
3. 3. حفاظ اليهود على تمايزهم عبر التاريخ. (الهراوي،2003، ص74)

إن الصهيونية تعتبر إفرازاً من إفرازات الاستعمار الغربي وأداة من أدواته، وهي تعتبر مشروعاً اقتصادياً غربياً، وهي وسيلة يهودية – أوروبية لحل المشكلة اليهودية في العالم الغربي، وهي كذلك تعتبر تعبيراً عن الأماني الدينية والقومية والثقافية اليهودية.ويمكن القول أن الصهيونية هي اليهودية نفسها بما تحمله من جذور عداء وصراع مع الإسلام.

إن الصهاينة يعتبرون أن المقولات الصهيونية لا تدركها الحواس ولا يستوعبها العقل الإنساني وهذا خال من الصحة لأن تلك المقولات ما هي إلا مقولات وضعية تم فهمها فلسطينيا وعربيا ودوليا، بل وتم تجاوزها. وعلى هذا الأساس فإن الشعب الفلسطيني يخوض الصراع ويحاربها بكل السبل. ومهما حاول الصهاينة الوقوف في وجه الحقيقة الفلسطينية ومحاربتها، فإنهم لن ينجحوا في استمرار تبريرهم لاغتصابهم الحق الفلسطيني النقيض الرئيسي لهم ولمقولاتهم.

ثالثا: أهداف الصهيونية:

يمكن إجمال أهداف الصهيونية في مجموعة من الأهداف وضعت بدقة بحيث تضمن هذه الجماعة من الصهاينة الدعم الشعبي من القاعدة العريضة من اليهود والدعم العالمي من كبرى الدول وأصحاب النفوذ في العالم.

الهدف الأول: الدعوة للصهيونية في حواضر العالم المتمدنة، وخاصة بين رجال الحكم والسياسة في كافة دول العالم، واتخذوا لذلك وسائل إما عن طريق إغراء بنفوذ أو مال، أو بأساليب مؤثرة على الشخصيات العالمية والمهمة في الدول الرائدة أو عن طريق ممارسة الضغط القهري لتنفيذ المخططات الصهيونية،كمحاولة «هرتزل» مع السلطان عبد الحميد الثاني، ولا يقف نشاط الصهيونية عند ذلك بل يمتد لسلب خيرات الدول والشعوب.

الهدف الثاني: غرس وتنمية الفكرة الصهيونية في أعماق اليهود حيثما كانوا وحملهم على اعتناقها وتحقيقها، فقضيتهم مبنية على كسب ود الفرد اليهودي وإقناعه بالعمل لأجل الصهيونية، وهذا يؤكده استمرار عملهم حتى الآن في جمع التبرعات لدعم

دولتهم، تلك الحملات التي كان لها أثران مهمان في دعم الصهيونية وهما الأثر المادي والمعنوي.

الهدف الثالث: إغراء الدول العظمى التي بيدها الحل والعقد بربط مصالحها بمصالح اليهود في إقامة دولتهم في فلسطين والتحدث مع كل دولة بما يتماشى مع هواها وأهدافها القريبة والبعيدة، ولأجل تحقيق هذه الأغراض قاموا بالسيطرة على الأفراد من السلطة الحاكمة، مع توطيد العلاقات بالدول ذات الحل والربط للوصول إلى الأهداف المنشودة، كبريطانيا ووعد «بلفور» المشهور والولايات المتحدة والامتداد الجغرافي والتوسع فيه.

الهدف الرابع: طمأنة العالم المسيحي على الأماكن المقدسة في فلسطين طالما أنها بعيدة عن سيطرة العرب، وتحت تصرف اليهود الذين سيؤمنون حماية واسعة وصادقة وذلك بتشويه صورة تلك الأماكن تحت حكم المسلمين وجعلهم من المنتهكين لحرماتها وما أشبه اليوم بالبارحة، صليبيو الأمس يهود اليوم، فالهدف واحد.

الهدف الخامس: هو إقامة دولة إسرائيل في فلسطين وتقوية هذه الدولة حتى يتمكن لها التوسع في المستقبل لتصبح دولة إسرائيل الكبرى.(رافع،2008،ص39)

يتضح مما سبق ذكره أن الأيديولوجية الصهيونية هي في الواقع « أيديولوجية عنصرية « معادية لكل من العرب واليهود على حد سواء، وإنها إحدى تجليات التشكيل الاستعماري الاستيطاني، والذي يأخذ شكلا إحلاليا. وهناك ظاهرة مشتركة بين النازية والصهيونية وهي: عقلانية الإجراءات والوسائل، ولا عقلانية الهدف.

المبحث الثاني

تصريح بلفور وإدخاله في صك الانتداب على فلسطين

يعتبر حاييم وايزمان وهربرت صموئيل من أشهر الصهاينة الذين لعبوا دورا فعالا في بريطانيا حتى تم إصدار وعد بلفور، وقد ربط هؤلاء مصالح الصهيونية بالمصالح البريطانية، فكان هربرت صموئيل والذي أصبح فيما بعد أول مندوب سامي بريطاني على فلسطين نشيطا في إقناع الحكومة البريطانية بضرورة إصدار وعد بريطاني بتأسيس وطن قومي لليهود في فلسطين، حيث أنه رفع مذكرة للحكومة البريطانية في الخامس من شباط عام1915تتعلق بمستقبل فلسطين بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، وكان يهدف إلى تشكيل دولة يهودية في فلسطين رغم قلة عدد اليهود، وكان حاييم وايزمان نشيطا كذلك عندما صرح أكثر من مرة بأن فلسطين اليهودية سوف تكون حامية للمصالح البريطانية وخاصة فيما يتعلق بقناة السويس.(بابيه،2007،ص33)

ينقسم هذا المبحث إلى مطلبين هما:

المطلب الأول: تصريح بلفور.

المطلب الثاني: إدخال تصريح بلفور في صك الانتداب على فلسطين

المطلب الأول

تصريح بلفور

أولا: التحالف البريطاني الصهيوني

انطلق هذا التحالف من مرتكزات وقواسم دينية مشتركة ومصالح إستراتيجية استعمارية متبادلة استثمرتها الحركة الصهيونية من أجل تحقيق أطماعها في فلسطين.انطوى هذا التحالف على قيام بريطانيا بتنفيذ مشروع توطين اليهود في فلسطين وبالتعاون مع الدول الكبرى بانتهاج أساليب إدارية وعسكرية بدأت بتقاسم التركة العثمانية بين الدول المنتصرة في الحرب العالمية الأولى, وانتهت بالانتداب على فلسطين.

لقد كان لبريطانيا في ذلك دور رئيسي حيث استند التحالف البريطاني الصهيوني على أسس وأحداث كان أولها اتفاقية سايكس بيكو لاقتسام البلاد العربية والتنصل من وعودها للعرب ومن ثم تصريح بلفور كأساس تنفيذي لهذه الاتفاقية والتي منحت جزءا من فلسطين لليهود.

أسس التحالف البريطاني الصهيوني

أخذت قضية اليهود في أوروبا الغربية اهتماما واسعا من قادة الحركة الصهيونية، واحتاجت إلى التفكير الكبير في حلها، الأمر الذي أوجد أسسا في أبعاد دينية واقتصادية وسياسية مشتركة. ومع نمو مشاعر اللاسامية والتهجير الذي تعرض له يهود أوروبا الشرقية، تحولت المشكلة اليهودية إلى مأزق أوروبي بذلت من أجل حله جهودا عديدة كان أهمها العمل على توطين اليهود خارج أوروبا الغربية.(الروسان،1983، ص74) .

1. البعد الديني في التحالف: شكلت النبؤات المستقبلية أهم القواسم المشتركة لمعتقدات البروتستنتية اليهودية، ومنها تحقيق نبؤة شعب الله المختار الذي اختاره الله لكي يستقر في أرض الميعاد والتي وعد الله بها إبراهيم. كما التقت المعتقدات اليهودية مع البروتستنتية بوجود هيكل سليمان وإعادة بناء الهيكل للتعجيل بقدوم المسيح.

شكلت تلك المعتقدات أحد ركائز المبررات البريطانية في توطين اليهود كتعبير عن الوحي الإلهي القديم بعودة اليهود إلى فلسطين. ولم تكن تلك الأفكار والمعتقدات مقتصرة على المتدينين والناس العاديين، بل انتقلت إلى بعض الساسة الذين وصلوا إلى سدة الحكم في أوروبا الغربية.

2. البعد الاقتصادي في التحالف: نشأت الحركة الصهيونية وترعرعت في تربة الأطماع الأوروبية في الشرق عبر التعاون بين اليهود والحكومات الأوروبية. كانت بريطانيا مركزا ماليا للحركة الصهيونية، وقد استثمر الأثرياء اليهود علاقاتهم مع النخب السياسية في أوروبا من أجل تحقيق مصالحهم في فلسطين. إن الوضع الاقتصادي لليهود في بريطانيا مكنهم من إقامة علاقات وطيدة مع النخب الحاكمة في نهاية القرن التاسع عشر، وانتهت بإقامة علاقات وطيدة مع الملك إدوارد السابع، وكذلك بلفور زعيم حزب المحافظين في ذلك الوقت. لقد مكنهم ذلك من احتلال موقع متميز ومؤثر في الاقتصاد الغربي، وسيطرة المال اليهودي على الاقتصاد البريطاني تحديدا في أثناء الحرب العالمية الأولى. لهذا ارتبط التعاطف مع اليهود باعتبارات استعمارية تمثلت بحماية قناة السويس وطريق الهند البري وصراع النفوذ بين القوى العالمية، وقد قامت الحركة الصهيونية باستغلال ذلك على الوجه الأكمل تحقيقا لأطماعها في السيطرة على فلسطين.(البساتين، 2012، ص81)

في أثناء الحرب العالمية الأولى نشطت الحركة الصهيونية في الاتصال بكافة أطراف النزاع المشاركة في القتال، فاتصلت بألمانيا مستعينة بنفوذها لإنقاذ اليهود الذين طردتهم السلطات العثمانية، وحرضوا اليهود الروس على الحكومة القيصرية لتمهيد الطريق أمام الزحف الألماني وأجروا اتصالات أيضا مع الولايات المتحدة.

ثانيا: ماهية تصريح تصريح بلفور.

وجدت الحركة الصهيونية في الحكومة البريطانية خير حليف لها، فقام وايزمان بإجراء الاتصالات مع الساسة البريطانيين المعروفين بعطفهم على»الأماني القومية اليهودية» واجتمع بالسيد «بلفور» وغيره من المسئولين البريطانيين الذين أعربوا عن استعدادهم لتأييد المطالب الصهيونية وأخذها بعين الاعتبار متى تحققت أهداف الحرب الرامية إلى تجزئة الامبراطوريه العثمانية.(ألكيالي,1983،ص38) وكان المخطط الصهيوني يقوم على عدة اعتبارات:

- الأول: انتصار الحلفاء في الحرب.
- الثاني: وضع فلسطين تحت الانتداب البريطاني.
- الثالث: قيام بريطانيا بتسهيل دخول مليون يهودي إلى فلسطين.
- الرابع: بعد استقرار الأمر في فلسطين، يتم انتهاء الانتداب ويتم سيطرة اليهود على فلسطين.(توما،23،1973)

وعمل وايزمان ومساعدوه على هذا الأساس، وكان مسئولون آخرون في الحركة الصهيونية يقومون بنفس الاتصالات مع المسئولين في الولايات المتحدة وألمانيا وفرنسا. وجاء تصريح

بلفور بمثابة المحصلة للجهود التي قام بها زعماء الحركة الصهيونية، وثمره للتحالف بين الحركة الصهيونية والحكومة البريطانية.(الشواف،1990،ص81) إن تصريح بلفور يطلق على الرسالة التي أرسلها»آرثر جيمس بلفور» بتاريخ الثاني من تشرين الثاني 1917إلى اللورد « ليونيل وولتر دي روتشلد «، مشيراً فيها إلى تأييد الحكومة البريطانية لإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين.

وعلى الرغم من أن الحركة الصهيونية وجدت في تصريح بلفور تتويجا للسياسة التي أرسى دعائمها هرتسل مظله واقيه للوجود الاستعماري اليهودي في فلسطين، إلا أنه من المؤكد أن بريطانيا حين أصدرت هذا الوعد المشئوم، قد أخذت بعين الاعتبار إمكانية استخدام الصهيونية في مواجهة حركة التحرر القومي العربية التي كانت قد بدأت تتبلور بوضوح وتتحول إلى حركه ذات جذور في سوريه الطبيعية والعراق وغيرها من الدول العربية، خاصة بعد أن نودي عام1920بالأمير فيصل ملكا على سوريا الطبيعية. (غارودي،1996،ص48) لقد استهدف وعد بلفور أمرين استراتيجيين:

الأول: وضع الحركة الصهيونية في مواجهة حركة التحرر القومي العربية.

الثاني: مقاومة الحركات الثورية والنظام الروسي الجديد بعد الثورة البلشفية.

لقد تمسك العرب الفلسطينيون بأرض فلسطين لأنهم عاشوا فيها وتعتبر أرض أجدادهم، ولكن الصهاينة طالبوا بفلسطين لأن هذه الأرض وعدوا بها من قبل الإله «يهوى»، وهذا الوعد قد تم التأكيد عليه من قبل «آرثر جورج بلفور» وزير خارجية بريطانيا في ذلك الوقت، هذا وقد تم التصديق على هذا الوعد أولا من قبل عصبة الأمم ومن قبل الأمم المتحدة فيما بعد. إن هجرة اليهود إلى فلسطين يعتبرها الصهاينة ببساطة حق عودة، ذا أهمية بالغة ولكن بالنسبة للعرب تعتبر هجرة اليهود هي غزو آخر وتعدٍّ على بلادهم. (Armajani,1972,P.7)

ثالثا: القيمة القانونية لتصريح بلفور

كان تصريح بلفور عبارة عن رسالة موجهة من الحكومة البريطانية إلى فرد عادي من رعاياها ليس له أي كيان سياسي. وتعتبر هذه الرسالة أول خطوة يتخذها الغرب لإقامة كيان لليهود على تراب فلسطين، وقد قطعت فيها الحكومة البريطانية تعهدا على نفسها بإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين.(توما،1973،ص24)

وبالدراسة المتأنية الواعية لتصريح بلفور فإننا سوف نلاحظ ما يلي:

1. إنّ الحكومة البريطانية كدولة منتدبة على فلسطين ليس لها الحق في أن تتنازل عن أي جزء من إقليم الدولة الخاضعة للانتداب، لأن نظام الانتداب أنشئ لغرض

الأخذ بيد تلك الشعوب للاستقلال وضمان سلامة أراضي الإقليم الخاضعة للانتداب وعدم التصرف في أي جزء من هذا الإقليم أو ضمه إلى سيادة الدولة المنتدبة حيث ورد النص صراحة على ذلك في صكوك انتداب (أ) فقط.(زراص،2001،ص34)

2. اعترفت الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس العصبة ولجنة الانتداب العامة بأن السيادة على الأقاليم الخاضعة للانتداب ثابتة لشعوب تلك الأقاليم وليست للدولة المنتدبة. وهذا ما أكدته محكمة العدل الدولية في رأيها الاستشاري الصادر في 11 تموز/يوليو 1950 بشأن الوضع الدولي لإقليم جنوب غربي إفريقيا. فقد نصت بصفة قاطعة أن النظام الجديد الذي أنشأته المادة (22) من العهد يضمن نقل السيادة إلى الدولة المنتدبة.
3. إذا كان تصريح بلفور يعني إنشاء دولة يهودية في فلسطين فإنه يكون متناقضا تماما مع الأسس التي قام نظام الانتداب من أجلها طيقا للمادة «22 «، وهي رفاهية وتقدم الشعوب الخاضعة للانتداب.
4. وأخيرا فان تصريح بلفور لا يعدو أكثر من تصريح صادر من دولة إلى فرد لا تدخل هذه العلاقة في نطاق العلاقات الدولية كما انه يتعارض مع مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها.(الغنيمي،1970،ص24)

إن بطلان التصريح يتأكد بتضمينه نص المادة الرابعة بالاعتراف بالوكالة اليهودية ككيان قانوني وأن تعمل في فلسطين وأن تقوم بدور المستشار لدولة الانتداب وهذا يتناقض مع نظام الانتداب التي نصت عليه المادة (22) من العهد الذي دعا إلى تحقيق رفاهية الشعب العربي في فلسطين والعمل على تقدمها لأنه يكون أغلبية ساحقة، ولم يوكل هذه المهمة إلى الوكالة اليهودية التي تسعى إلى جعل فلسطين موطنا للصهيونية العالمية وهذا لم يرد في المادة (22).(زعيتر،1968،ص60)

يتضح مما سبق أن تصريح بلفور لا يعدو أن يكون تصريحا سياسيا لا يقوم على سند شرعي ولا يلزم إلا الجهة التي أصدرته. لذلك فإنه ليس له قيمة قانونية ولا يدخل في نطاق الالتزامات الدولية. حيث أن النص على إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين في صك الانتداب مخالف تماما لنص وروح المادة (22) من العهد التي أوضحت أن دور الدولة المنتدبة لا يتعدى مجرد المشورة والمعونة للإدارة الوطنية في الأقاليم حتى يتمكن الشعب الفلسطيني من إدارة شئونه بنفسه.

المطلب الثاني

إدخال تصريح بلفور في صك الانتداب على فلسطين

أولا: نظام الانتداب

الانتداب مصطلح سياسي يقابل « mandate» الذي ابتدع فكرته الجنرالSmuts"» رئيس وزراء جنوب إفريقيا عند نهاية الحرب العالمية الأولى لتقديم شكل جديد من أشكال الاستعمار يطبق على جميع المستعمرات والأراضي المنفصلة عن ألمانيا وتركيا. ولكن الانتداب تم حصره في الواقع في بعض الأقطار دون سواها، وهي الأقاليم المنسلخة عن الدول المهزومة في الحرب العالمية الأولى. وقد أضيفت الطبيعة القانونية على نظام الانتداب في عهد عصبة الأمم، من خلال إدخاله في ميثاق العصبة تحت البند «22» الذي وضع مستعمرات الدول المهزومة في الحرب العالمية الأولى تحت وصاية عصبة الأمم، على أن تدير شئون كل مستعمرة دولة من الدول الأعضاء في العصبة تنتدب لذلك الغرض مع مراعاة موقعها الجغرافي ومواردها وتجاربها في الحكم.(United Nations Information System on the Question of Palestine,2010,P.2)

ثانيا: صك الانتداب

في25 نيسان 1920 وافق المجلس الأعلى لقوات الحلفاء في مؤتمر «سان ريمو» على أن يعهد إلى بريطانيا بالانتداب على فلسطين، وأن يوضع وعد بلفور موضع التنفيذ حسب ما ورد في المادة الثانية من صك الانتداب.وفي 24 تموز عام 1922 وافق مجلس عصبة الأمم المتحدة على مشروع الانتداب الذي دخل حيز التنفيذ في 29 أيلول 1923.(أبو لغد،1986،ص41)

وقد اشتمل صك الانتداب على ديباجة «مقدمة» وثمانٍ وعشرين مادة، تجاهلت العرب حتى أنها لم تذكر كلمة العرب إلا عندما ذكرت اللغة «العربية».

ومن أهم بنود هذا الصك:

- المادة الثانية: تضمن الدولة المنتدبة إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين مع ضمانا للحقوق الدينية والمدنية لجميع سكان فلسطين.
- المادة الرابعة: يُعترف بوكالة يهودية ملائمة لإسداء المشورة إلى إدارة فلسطين، وللتعاون معها في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التي تسهم في إنشاء الوطن القومي اليهودي.
- المادة السادسة: تتعهد سلطة الانتداب بتسهيل هجرة اليهود إلى فلسطين، مع عدم

إلحاق أضرار بحقوق سكان البلاد.

- المادة السابعة: يُمنح المهاجرون اليهود الجنسية الفلسطينية.
- المادة الحادية عشرة: يُسمح للوكالة اليهودية باستثمار مرافق البلاد الطبيعية بالعدل والإنصاف.(الأمم المتحدة،2010،ص67)

ثالثا: القيمة القانونية لصك الانتداب

أوضحت الفقرة الأولى من المادة «22» من عهد العصبة بان تقدم هذه الشعوب ورفاهيتها حق مقدس في عنق الحضارة واجب التنفيذ، وأصبح هذا الحق معيارا لسلامة وشرعية الإجراءات التي اتخذت بنظام الانتداب. فقد نصت المادة الثانية من صك الانتداب على «أن تكون الدولة المنتدبة مسئولة عن وضع البلاد في أحوال سياسية وإدارية واقتصادية تضمن إنشاء الوطن القومي لليهود في فلسطين وفقا لما جاء بيانه في ديباجة هذا الصك، وتكون مسئولة أيضا عن صيانة الحقوق المدنية والسياسية لجميع سكان فلسطين بغض النظر عن الجنس والدين. كما نصت الفقرة الرابعة من المادة المذكورة على حق الشعب الفلسطيني بالاستقلال باعتباره من الشعوب التي خضعت لانتداب «أ» والتي وصلت إلى حالة من التقدم تسمح بالاعتراف بوجودها مؤقتا كأمم مستقلة على أن تسترشد في إدارة شؤونها بمشورة ومعاونة الدولة المنتدبة إلى حين استطاعتها إدارة شؤونها بمفردها. (Taylor and Francis,1999,P.122) وهذا يؤكد حق فلسطين في أن تكون دولة مستقلة استقلالا يشمل جميع سكانها وإقليمها. كما أكدت الفقرة الرابعة من المادة المذكورة حق الشعب الفلسطيني بان تكون لرغباته المقام الأول في اختيار الدولة المنتدبة وأن يضمن له نظام الانتداب تحقيق الاستقلال.(الراوي،1985،ص35)

إن الانتداب البريطاني على فلسطين شاب تنفيذه الكثير من العيوب القانونية، وذلك بسبب المسلك الذي اتخذته الحكومة المنتدبة من بين سائر الانتدابات التي تقررت في منطقة الشرق العربي والذي مهد لإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين.(ألجلبي،1969،ص53) ومن الثابت أن صك الانتداب وما تضمنه من تجاوزات تؤدي إلى سلب حقوق الشعب الفلسطيني، وتمثل اعتداء صارخا على مبادئ القانون الدولي المعاصر « حق تقرير المصير»، وهو أحد المبادئ التي حارب الحلفاء من أجل إقرارها.(علي،1974،ص37)

لقد استقر الفقه الدولي على أن الدولة المنتدبة وهي بريطانيا لا تملك حق السيادة على الشعب الفلسطيني فهي ثابتة تاريخيا لهذا الشعب الخاضع للانتداب وانه ليس من حق الدولة المنتدبة أن تفرض أو ترتب حقوقا للغير على أرض فلسطين. وهذا ثابت في نصوص المادة «22» من العهد التي أرست نظام الانتداب حيث تم حجب سيادة الشعب الفلسطيني على أرضه بشكل فظ ومتعمد، وكان من المفروض أن تتحقق هذه السيادة بعد

الحرب العالمية الثانية كبقية أقاليم الدولة العثمانية مثل سوريا ولبنان. ومن ثم كان هذا الحجب مؤقتا بدليل وضع إقليم فلسطين تحت نظام الانتداب. وحتى تكتمل حلقات المؤامرة الدولية ضد الشعب الفلسطيني، اتخذت الأمم المتحدة قرارها المشئوم بتقسيم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية، وكان هذا القرار مخالفا لميثاق الأمم المتحدة، ومن ثم حرم الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في السيادة على أرضه.

رابعا: صك الانتداب أمام القانون الدولي

إن صك الانتداب ما كان ليثير أية قضية تستحق المناقشة القانونية، لولا ما تضمن هذا الصك في ديباجته تصريح بلفور والذي وجهه وزير خارجية بريطانيا آنذاك « آرثر جورج بلفور» في صورة خطاب إلى البارون اليهودي البريطاني الجنسية « روتشلد « في الثاني من تشرين الثاني/ نوفمبر عام 1917.

وفي واقع الحال، فإن هذا التصريح لم يكن لينطوي على أية قيمة قانونية باعتباره خطابا موجها من بلفور إلى البارون اليهودي روتشلد بصفته الشخصية، وهو ما ليس من شأنه أن يثير أي اهتمام بالنسبة إلى القانون الدولي العام، إلا أن ورود التصريح في ديباجة صك الانتداب، أضفى عليه بعضا من الصبغة القانونية. ونعرض فيما يلي لما يمكن أن يكون ذهب إليه بلفور في تصريحه وما الهدف الذي يسعى إلى تحقيقه؟ وهل قصد تحقيق التفسير الصهيوني له، أي إقامة دولة يهودية مستقلة في فلسطين سياسيا وقانونيا؟

أولاً: إن القول بأن بلفور قصد ما ذهبت إليه الصهيونية هو أمر يترتب عليه بطلان التصريح قانونا، وبالتالي فإن دولة الانتداب تكون ملتزمة بتنفيذ مثل هذا الأمر، فإن هي فعلت ذلك تعتبر قد خالفت المهمة الملقاة على عاتقها أساسا بمقتضى صك الانتداب وهي تحقيق رفاهية وتقدم الشعب الخاضع للانتداب، وبالتالي تسال طبقا لقواعد المسئولية الدولية، لأنه ليس من مهمتها طبقا لنصوص عهد العصبة المنظمة للانتداب والمحددة لأهدافه إنشاء دولة بديلة معادية على أرض شعب الدولة الخاضعة للانتداب وتشريد هذا الشعب.(الغنيمي،1961،ص11)

ثانياً: إن فلسطين هي إحدى المناطق التي تم تحريرها من السيطرة التركية، وقد اعترفت المادة 22 من عهد العصبة بها أمة مستقلة، وحينما فرض عليها الانتداب فإنها وضعت تحت الانتداب «أ» وقد حددت المادة المذكورة من عهد العصبة مهمة دولة الانتداب بأنها تقديم النصح والمعونة أو العون والإرشاد، وليس من العون والمساعدة ولا من النصح والإرشاد في شيء أن تقدم دولة الانتداب على مصادرة حرية الشعب الخاضع للانتداب، خاصة إذا كانت هذه المصادرة تتم لحساب عدو هدفه تشريد هذا الشعب، وإقامة دولة مستقلة على أنقاضه.(الغنيمي،1961،ص113)

ثالثاً: إن القول بأن المقصود بتصريح بلفور هو التزام دولة الانتداب بإنشاء دولة يهودية مستقلة في فلسطين هو أمر يتعارض مع حقيقة ثابتة وهي أن دول الحلفاء وعهد العصبة اعترف بفلسطين دولة مستقلة، والمقصود بفلسطين هنا فلسطين العربية، ومن ثم فإن العمل على إنشاء دولة يهودية مستقلة في فلسطين هو افتئات على استقلال فلسطين العربية وسلب لهذا الاستقلال بطريقة غير قانونية.

رابعاً: إن المادة الخامسة من صك الانتداب قد نصت على أنه « تكون الدولة المنتدبة مسئولة عن ضمان عدم التنازل عن أي جزء من أراضي فلسطين إلى حكومة دولة أجنبية وعدم تأجيره إلى تلك الحكومة أو وضعه تحت تصرفها بأية صورة أخرى «. وإعمالا لهذا النص فإنه يمتنع على دولة الانتداب أن تتنازل عن أي جزء من أرض فلسطين للصهاينة لكي يقيموا عليها دولة مستقلة لمخالفة ذلك لنص المادة السابقة. (Garaudy,1983,P.46)

بناء على كل ما تقدم، فإنه يكون من المستبعد أن يكون تصريح بلفور كان يهدف إلى إنشاء دولة يهودية مستقلة في فلسطين. فما هو المقصود بتصريح بلفور؟

ذهب الدكتور محمد طلعت الغنيمي إلى أنّ التصريح لم يقصد سوى ضمان منح اليهود في فلسطين الحماية التي قررتها بعض الاتفاقيات الدولية للأقليات، وليس أكثر من ذلك، حيث أن هذا التصريح أعرب عن عطف بريطانيا على»إقامة وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين»، وتعبير وطن قومي لا يعني»الوطن « بالمفهوم الذي قد يتبادر إلى الذهن من لفظة» وطن باللغة العربية « وإنما تعني الملجأ أو الموئل، ومن ثم فإن التصريح إنما قصد فقط إلى تسهيل الإقامة لليهود في فلسطين وحمايتهم من الجور والعسف حتى يمكنهم إذا هم لجئوا إلى فلسطين هربا من جور قد يتعرضون له في دولة أخرى، أن يجدوا ملاذا يأمنون فيه على أنفسهم. ولذا استدرك التصريح فأضاف « أنه لا يجوز عمل شيء قد يضير الحقوق المدنية والدينية للطوائف غير اليهودية في فلسطين، ولا الحقوق أو المركز السياسي الذي يتمتع به اليهود في بلاد غيرها». ومعنى هذا أن التصريح أكد أن عطف بريطانيا على «إقامة وطن قومي في فلسطين للشعب اليهودي « لا يعني المساس بالحقوق أو المركز السياسي الذي يتمتع به اليهود في فلسطين، أو بتعبير آخر لا يمس صفة المواطنة التي يتمتع بها اليهود في مختلف البلاد التي ينتمون إليها بجنسياتهم، ومثل هذا التأكيد إنما قصد به توضيح أن فكرة الوطن القومي في مفهوم التصريح لا تعادل إقامة دولة يهودية مستقلة، لأن ذلك يتعارض بداهة مع تأكيد صفة المواطنة التي اكتسبها اليهود في مختلف دول العالم، فإذا كان التصريح قد أكد هذا الاحترام فإن ذلك يجب أن لا ينصرف مطلقا على إنشاء دولة يهودية مستقلة في فلسطين.(الغنيمي،1961،ص115)

لذلك فإن كل ما قصده تصريح بلفور هو منح الملجأ أو الموئل أو بمعنى آخر تمتعهم بحقوق الأقليات، ولكن بريطانيا لم تلتزم بكل ذلك. إن رأي الدكتور الغنيمي هو الأقرب منطقيا وقانونيا، فضلا عن ذلك فإنه يوجد أكثر من نص في صك الانتداب يدعم هذا الرأي، وإن القول بغير ذلك من شأنه أن يؤدي إلى بطلان التصريح وكل ما يبنى عليه من أساسه.

خامسا: مدى مشروعية إدخال تصريح بلفور في صك الانتداب على فلسطين

أعلنت عصبة الأمم مشروع صك الانتداب على فلسطين في السادس من حزيران عام 1921، ثم صادقت عليه في الرابع والعشرين من حزيران في عام 1922. ويتكون صك الانتداب البريطاني على فلسطين من ديباجة هي المقدمة تليها ثمان وعشرون مادة. (غنيم،1974،ص73)

جاء في مقدمة صك الانتداب أن دول الحلفاء الكبرى قد وافقت على أن يعهد بإدارة فلسطين إلى دولة منتدبة تختارها الدول الكبرى المتحالفة تطبيقا للمادة «22» من ميثاق عصبة الأمم، وأن دول الحلفاء الكبرى وافقت على أن تكون الدولة المنتدبة مسئولة عن تنفيذ تصريح بلفور الصادر عن الحكومة البريطانية في عام 1917، والذي أقرته الدول الكبرى لصالح إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين. (Encyclopedia Judica,1972,P.862)

وبنظرة فاحصة ومتمعنة لقرار عصبة الأمم إدخال تصريح بلفور في صك الانتداب، فإننا نلاحظ ما يلي:

أولاً :إن أحكام هذا الصك وموضوعاته قد اقتبست من المذكرات التي قدمها الوفد الصهيوني أمام مؤتمر الصلح في باريس في شباط عام 1919،بل أن الصياغة اللفظية لهذه الأحكام والموضوعات منقولة نقلا يكاد يكون حرفيا عن المذكرات الصهيونية المقدمة إلى مؤتمر الصلح.

ثانياً: إن الصك لم ترد فيه على الإطلاق سواء في ديباجته أو في مواده البالغ عددها ثمان وعشرون مادة لفظة –عرب– أو أية إشارة إلى الشعب العربي القاطن في فلسطين متجاهلين أن العرب يشكلون الغالبية السكانية الساحقة في فلسطين، فهم يمثلون وقتذاك تسعين في المائة من مجموع سكان فلسطين.

كما يلاحظ أن صك الانتداب حين كان يشير إلى المجموعة المسيحية من العرب في فلسطين، فانه كان ينسبها إلى دينها وليس إلى أي شيء أخر، وهذه الصياغة اللفظية متعمدة وتوضح التجاهل المفتعل لوجود العرب المسلمين والمسيحيين.

ثالثاً: إن مطالب الصهيونية الثلاثة أو وسائل تهويد فلسطين قد وضعت في صك

الانتداب. فقد نصت المادة السادسة على تمليك الأراضي الحكومية وأرض البور إلى اليهود، وبذلك يعمل الصك على تمليكهم أرضا في فلسطين كان المفروض أن تظل ملكا عاما للشعب القاطن فيها وهو الشعب العربي الفلسطيني. ونصت كذلك المادة السادسة ذاتها على أن تعمل حكومة الانتداب على تسهيل الهجرة اليهودية إلى فلسطين وبذلك تكون بريطانيا قد أخذت سندا شرعيا لها للعمل على تهجير اليهود إلى فلسطين وهذا التهجير هو على حساب السكان الأصليين. (حسين،3002،ص532)

ووضح صك الانتداب كذلك في مادته الحادية عشرة على العنصر الثالث من عناصر التهويد وهو سيطرة اليهود على اقتصاديات البلاد. فقد نصت هذه المادة على جواز اتفاق الحكومة مع الوكالة اليهودية على إنشاء وتسهيل أو تسيير الأشغال والمصالح والمنافع العمومية وترقية مرافق البلاد.

رابعاً: ما جاء في المادة الرابعة خاصة بالاعتراف بالوكالة اليهودية كهيئة عمومية تستشيرها حكومة الانتداب في الشئون الاقتصادية والاجتماعية وغيرها من الأمور التي تؤثر في إنشاء الوطن القومي اليهودي،ومصالح السكان اليهود في فلسطين. (الخولي،1973،ص438)

خامساً: نصت المادة السابعة من صك الانتداب البريطاني على منح اليهود الجنسية الفلسطينية، وليس تكوين دولة على أي جزء من أرض فلسطين من النهر إلى البحر، فقد كانت فلسطين من الدول التي تقع تحت الانتداب الفئة «أ» مثل سوريه ولبنان، وكانت لفلسطين جنسية متميزة عن جنسية دولة الانتداب، وقد بينت ذلك المادة السابعة من وثيقة الانتداب التي نصت على « تتولى إدارة فلسطين سن قانون الجنسية، ويجب أن يشتمل ذلك القانون على نصوص تسهل اكتساب الجنسية الفلسطينية لليهود الذين يتخذون فلسطين مقاما دائما لهم».(الصمادي،2008،ص 79)

إن هذه الأسباب مجتمعة تؤدي في النهاية إلى عدم مشروعية إدخال تصريح بلفور في صك الانتداب، وخروجا على قواعد الشرعية الدولية، ولكنها بريطانيا التي كانت عمليا وراء إنشاء المشروع الصهيوني، حيث أنها كانت مركزا للحركة الصهيونية وداعمة لها، وكان أبرز داعمي هذه الحركة لويد جورج وبلفور وكذلك ونستون تشرشل. لقد قدم هؤلاء الساسة دعما غير محدود للحركة الصهيونية، ولا نستطيع أن نغفل كذلك الدور الذي قامت به الدول الاستعمارية الكبرى في دعم الحركة الصهيونية من أجل تحقيق أهدافها بإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين.

سادسا: مسئولية بريطانيا القانونية والأخلاقية تجاه القضية الفلسطينية:

قامت بريطانيا وخلال الحرب العالمية الأولى بإعطاء وعود متناقضة هدفها خداع العرب، حيث وعدتهم بمنحهم شيئا كانت عازمة على حرمانهم كنه وإعطائه لليهود وذلك بهدف ضمان مصالحها الإستراتيجية في الشرق الأدنى.

تتحمل بريطانيا كدولة منتدبة على فلسطين مسئولية تاريخية أخلاقية قانونية عن المأساة التي حلت بالشعب الفلسطيني جراء إصدار تصريح بلفور، والأدهى من ذلك أنها تستعد للاحتفال بذكرى مرور مائة عام على ذلك التصريح، هذا على لسان رئيسة وزراء بريطانيا « تيريزا ماي» وعلى هامش لقائها مع رئيس وزراء إسرائيل بنيامين نتنياهو في السادس من شباط 2017 في لندن. لقد تحرك الضمير لدى بعضا من الساسة البريطانيين عندما قرروا رفع عريضة إلى الحكومة البريطانية من أجل تقديم اعتذار إلى الشعب الفلسطيني جراء ما حل بهم من إصدار تصريح بلفور وإدخاله في صك الانتداب على فلسطين. ولكن تم رفض هذا الطلب إمعانا في الصلف البريطاني تجاه التعامل مع القضية الفلسطينية وكذلك سياسة التعامل بازدواجية فيما يخص القضايا العربية بشكل عام والقضية الفلسطينية بشكل خاص.

إن على بريطانيا أن تحاول إيجاد الطرق القانونية المناسبة من أجل التكفير عن أخطائها التاريخية وألاعيبها القانونية والتي أدت إلى حلول الويلات بالشعب الفلسطيني والذي سوف يستمر في الدفاع عن حقوقه في العودة وتقرير المصير.

النتائج والتوصيات:

خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات لعل أهمها:

النتائج:

1. أكدت بريطانيا وفرنسا أثناء الحرب العالمية الأولى أنهما حاربتا في الشرق الأوسط بهدف تحرير الشعوب العربية، وإقامة حكومات وإدارات وطنية تستمد سلطتها من اختيار الشعوب لها بشكل حر.
2. انعدام صفة التعاقد الدولي في أحد أطراف وعد بلفور، وتناقضه مع عهد عصبة الأمم وحق الشعوب في تقرير المصير.
3. 3.ليس لليهود حق في فلسطين لأنها أرض العرب الكنعانيين ومن فيها من عرب فلسطين، وما اليهود إلا غزاة أتوا على أهل الأرض كالفرس والروم والصليبيين وغيرهم.
4. وجدت الحركة الصهيونية في تصريح بلفور تتويجا للسياسة التي أرسى دعائمها «هرتسل» مظله واقيه للوجود الاستعماري اليهودي في فلسطين، ولكن بريطانيا حين أصدرت هذا الوعد المشئوم، قد أخذت بعين الاعتبار إمكانية استخدام الصهيونية في مواجهة حركة التحرر القومي العربية التي كانت قد بدأت تتبلور بوضوح وتتحول إلى حركه ذات جذور في سوريه الطبيعية والعراق وغيرها من الدول العربية التي كانت خاضعة للدولة العثمانية.
5. إن تصريح بلفور لا يعدو أكثر من تصريح صادر من دولة إلى فرد لا تدخل هذه العلاقة في نطاق العلاقات الدولية كما انه يتعارض مع مبدأ حق الشعوب في الحرية والاستقلال.
6. شاب تنفيذ الانتداب البريطاني على فلسطين الكثير من العيوب القانونية، وذلك بسبب المسلك الذي اتخذته الحكومة المنتدبة من بين سائر الانتدابات التي تقررت في منطقة الشرق العربي والذي مهد لإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين.
7. إن صك الانتداب وما تضمنه من تجاوزات أدى إلى سلب حقوق الشعب الفلسطيني، تمثل اعتداء صارخا على مبادئ القانون الدولي المعاصر « حق تقرير المصير».
8. إن تصريح بلفور لم يقصد سوى ضمان منح اليهود في فلسطين الحماية التي قررتها بعض الاتفاقيات الدولية للأقليات، وليس أكثر من ذلك، حيث أن هذا التصريح أعرب عن عطف بريطانيا على « إقامة وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين»، وتعبير وطن قومي إنما تعني الملجأ أو الموئل، ولذا استدرك التصريح فأضاف

«أنه لا يجوز عمل شيء قد يضير الحقوق المدنية والدينية للطوائف غير اليهودية في فلسطين، ولا الحقوق أو المركز السياسي الذي يتمتع به اليهود في بلاد غيرها».

9. كانت الدول الاستعمارية في تلك الفترة هي القوة الفاعلة التي ترسم معايير النظام الدولي طبقا لمصالحها الإستراتيجية، وتوفر الغطاء القانوني لهذه السياسة والتي كان هدفها تحقيق مصالح الحركة الصهيونية.

10. إن كل هذه الأسباب مجتمعة تؤدي في النهاية إلى عدم مشروعية إدخال تصريح بلفور في صك الانتداب من قبل عصبة الأمم، ويمثل خروجا على قواعد الشرعية الدولية ويتنافى كذلك مع حق الشعوب في تقرير مصيرها.

التوصيات:

1. لم يأخذ تصريح بلفور القدر الكافي من الاهتمام فلسطينيا وعربيا ودوليا، لذلك لا بد من تشكيل لجنة قانونية تضم خبراء قانونيين من فلسطين والدول العربية والغربية المتعاطفة مع القضية الفلسطينية من أجل إبراز النتائج التي ترتبت على تصريح بلفور وتناقضه مع قواعد القانون الدولي وحق الشعوب في تقرير المصير، حيث أنه يوجد في بريطانيا خاصة ودول الغرب عامة من ينتقد السياسة البريطانية تجاه القضية الفلسطينية ومنهم المؤرخ البريطاني الشهير «أرنولد توينبي» والذي توفي عام 1975، حيث قال: « كمواطن إنجليزي أكره أن اتهم أو أجرم بلدي، بيد أنني اعتقد أن بريطانيا تستحق الاتهام وهذا هو التعويض الشخصي الوحيد الذي في وسعي أن أقدمه .ويقول أيضاً أن ذنب بريطانيا في هذه الجريمة لا يقل منه الحقيقة المهينة، وهي أن بريطانيا عاجزة الآن عن رفع الظلم الذي أوقعته بالشعب الفلسطيني».
2. أن يصدر قرار من الملوك والرؤساء العرب يطلب من بريطانيا الاعتذار عن إصدار هذا التصريح المشئوم، خاصة أنه صدر عن مسئول بريطاني رسمي وهو « بلفور» والذي كان وزيرا لخارجية بريطانيا في تلك الفترة.
3. ضرورة صدور إعلان من بريطانيا يفيد صراحة بتحملها المسئولية الأخلاقية والقانونية والمادية جراء ما لحق بالشعب الفلسطيني من جراء إصدار هذا التصريح.
4. الضغط العربي والدولي على بريطانيا من أجل الاعتراف فعليا بدولة فلسطين على حدود عام 1967 وعاصمتها القدس الشريف.
5. تشكيل لجان داخل الأراضي الفلسطينية وعلى مستوى العالم العربي والغربي هدفها توعية الأجيال الشابة بماهية تصريح بلفور وما ترتب عليه من آثار ما زال الشعب الفلسطيني يعاني منها حتى الآن.
6. دراسة إمكانية رفع قضية على بريطانيا أمام محكمة العدل الدولية وذلك لإرغامها على تحمل مسئولياتها الأدبية والمادية تجاه الشعب الفلسطيني، أسوة بما قامت به ألمانيا من تعويض لليهود في أعقاب الحرب العالمية الثانية، حيث استلمت دولة إسرائيل هذه التعويضات نيابة عن اليهود في أوروبا مما ساهم في تحسين وازدهار الاقتصاد الإسرائيلي.

والله نسأل السداد والتوفيق